مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

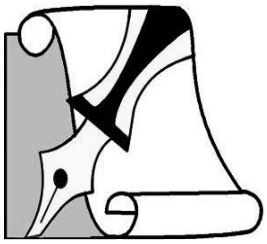

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حل الكنيست الاسرائيلي والانتخابات المبكرة

1 – مدخل:

لم تمر انتخابات واحدة في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا وشهدنا فيها تنقلات بين الأحزاب، بهذا المستوى أو ذاك؛ وظهور أحزاب وقوائم انتخابية، أشبه بفقاعات، تظهر وتختفي بعد دورة أو دورتين. وحتى قبل العقود الثلاثة الأخيرة، كانت هذه الظاهرة قائمة، لكن بحجم أخف بكثير. أما ما نراه في الأيام الأخيرة في كيان العدو، فهو حراك غير مسبوق بحجمه، وبالإمكان القول إن ما يجري فاجأ كثيرين، ولربما أن أبرز المتفاجئين هو نتنياهو نفسه، الذي اعتقد حتى الأمس القريب، أنه يمسك بكل الأوراق، ولا حكومة من دونه. وفي السياق استغل بيني غانتس حصوله على تكليف تبادلي بتشكيل حكومة جديدة وبديلة من حكومة نتنياهو، للمضي بالاتجاه المعاكس لوعوده الانتخابية السابقة، والاتجاه بالذات إلى الانسحاب من تحالف "كاحول لفان" مع حزبي "يش عتيد" و"تيلم"، لبناء شراكة مع نتنياهو، تحت ذريعة مواجهة جائحة كورونا ومنع انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، وبالأساس لرفضه، بفعل مواقف عنصرية، تشكيل حكومة بديلة تعتمد على دعم خارجي من القائمة المشتركة للأحزاب العربية. وبالتالي فالذهاب إلى الانتخابات الرابعة في غضون عامين دليل على أن السياسة الإسرائيلية فشلت في العمل تحت قيادة رئيس حكومة يواجه لائحة اتهام. ولا حتى عندما يقدمون وظائف سخيفة ويعينون 32 وزيرا، معظمهم فائضون عن الحاجة من أجل "استقرار الحكومة. وبعد كل شيء، "هذه الحكومة لم تسقط على وقع أزمة كورونا ولا إيران ولا اتفاقيات السلام. ولا حول الاقتصاد والصحة. بل هي سقطت على وقع رغبة نتنياهو في السيطرة بأي ثمن على البلاد لحماية مصيره الشخصي". على حد قول سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية.

لقد صمدت الحكومة الجديدة سبعة أشهر تقريباً، مرت خلالها بأزمات متتالية، كان أبرزها ومنذ البداية رفض نتنياهو إقرار ميزانية لعامين، بما يضمن بقاء الحكومة حتى تشرين الثاني من عام 2021، وهو موعد تنفيذ بند التناوب في رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس. وقد أثار هذا الأمر باستمرار مخاوف لدى "كاحول لفان"، بقيادة غانتس، من عدم وفاء نتنياهو بالتزامه تطبيق اتفاقية الائتلاف الحكومي، وشكل أرضية خصبة لأزمات متعاقبة، رافقها استهزاء واستخفاف مقصودين ومعلنين من قبل نتنياهو بشريكه الرئيس في الحكم، الجنرال غانتس، وتفرده باتخاذ القرارات، سواء في إدارة أزمة كورونا أم في تطبيق سياسة اقتصادية لمواجهة التداعيات المحتملة للجائحة. وانعكس هذا النهج الاستهزائي، والمستخف أيضاً، في إخفاء تحركاته السياسية والدبلوماسية عن غانتس، وعن وزير الخارجية الجنرال غابي أشكنازي، في كل ما يتعلق باتفاقيات التطبيع مع دول عربية، بدءا من الاتفاق مع الإمارات والبحرين وانتهاء بالاتفاق مع المغرب. وزادت سياسة نتنياهو هذه أيضاً من حالة التوتر والغليان الداخلي في حزب غانتس. وانفجرت الامور عندما صوّت ثلاثة من أعضاء حزب غانتس ضد قانون لتمديد فترة إقرار ميزانية الدولة حتى 23 كانون الأول الماضي، مما قضى نهائياً على فرص تمديد عمر الحكومة، على الرغم من ميل نتنياهو وغانتس إلى تأجيل الانتخابات، بفعل التداعيات التي جاء بها انشقاق غدعون ساعر عن "الليكود" وتشكيله حزباً جديداً اسمه(أمل جديد – الوحدة لإسرائيل)، لخوض الانتخابات كمرشح لرئاسة الحكومة ضد نتنياهو.

من الواضح إذن أن الحكومة الإسرائيلية الحالية باتت تشكل ثقلاً على الجميع. فقد تم تشكيل هذه الحكومة، التي وصفت بأنها ائتلاف طوارئ، أملاً في مواجهة التحديات المرتبطة بالصحة العامة والأزمة الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا. ولكن بدلاً من ذلك، اتسم عملها بالشلل إلى حد كبير، في ظل الصراعات المحتدمة بين مكوّناتها، لا سيما حول الموازنة العامة والتعيينات في المناصب الرئيسية الشاغرة في القطاع العام. كذلك، فقد برزت نزعة واضحة لدى بنيامين نتنياهو للتفرد في العمل الحكومي، إذ لم يضع في الحسبان كلاً من بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكينازي،

وهو أيضاً عضو في "ازرق – ابيض"، عند اتخاذ قرارات تاريخية بشأن السياسة الخارجية والأمن، وفي المقام الأول القرارات المتعلقة بالتطبيع مع الدول العربية وآخرها زيارته إلى السعودية الشهر الماضي.

في المقابل، عمد "أرزق–أبيض" إلى تعطيل عدد من التشريعات التي اقترحها نتنياهو، لا بل عمل خلف الكواليس لاقناع الأميركيين بمعارضة خطة ضم الضفة الغربية، وفق ما تردد في وسائل إعلام إسرائيلة واميركية مؤخراً. لهذا السبب، أشار يائير لابيد، زعيم المعارضة، في خطاب قدم فيه مشروع قانون حل الكنيست، إلى أن "الأشهر الماضية كانت صعبة"، موضحاً "لم تكن صعبة بسبب الأزمة الصحية أو الكارثة الاقتصادية فحسب، بل كانت صعبة بسبب الفشل العميق لهذه الحكومة". ولا بد من التذكير بأن الحكومة الحالية تشكلت قبل ستة أشهر، بعد انتهاء ثلاثة انتخابات غير حاسمة من دون أن يتمكن أي مرشح لوحده من حشد أغلبية برلمانية. وفي النهاية، أقنع بنيامين نتنياهو منافسه الرئيس بيني غانتس، قائد الجيش السابق، بالانضمام إليه في حكومة وحدة وطنية، في إطار صفقة مدّتها ثلاث سنوات، يتناوب خلالها الرجلان على المنصب، بمعدل سنة ونص السنة لكل منهما، بجانب التناوب بين "الليكود" و"أزرق–أبيض" على الحقائب الوزارية. غير أن تجربة الأشهر الستة الماضية عززت الشكوك في أن يكون نتنياهو غير راغب في التنازل عن منصب رئيس الوزراء لشريكه المنافس، وقد أعلن نواب "الليكود" صراحة أن غانتس لم يعد يحظى بدعم شعبي كاف ليخدم كرئيس للوزراء.

والواقع أن غانتس، الذي حنث بوعده الانتخابي من خلال الانضمام إلى حكومة يرأسها نتنياهو، فقد الكثير من شعبيته، وهو أمرٌ استثمره نتنياهو انتخابياً، برغم كونه يواجه ثلاث قضايا فساد، واحتجاجات أسبوعية تطالب باستقالته، على خلفية الفشل في المجالين الصحي والاقتصادي.

واعتبر بيني غانتس إن نتنياهو هو الذي قرر تدمير الحكومة و"خدع مواطني إسرائيل"، مضيفاً ان "ملايين المواطنين في حزن، وحياتهم دمرت، والعائلات تكافح من أجل البقاء، ودولة إسرائيل ليست لديها ميزانية".

لقد تفجرت قبيل فجر يوم الثلاثاء، 22 كانون الأول الماضي، المحاولة الأخيرة لمنع اجراء انتخابات إسرائيلية جديدة مبكرة، أو تأجيلها لعدة أشهر، إذ أسقط الكنيست اقتراح الائتلاف الحاكم، بتعديل القانون المؤقت الذي يسمح بتأجيل الموعد الأخير لإقرار الموازنة العامة بأسبوعين. وكان هذا الخلاف نابعاً من عدم ثقة حزب أزرق أبيض ببنيامين نتنياهو إذ اعتبر أن الهدف من اقرار ميزانية لعام واحد هو نيّة نتنياهو التنصل من اتفاقه مع بيني غانتس على التناوب على منصب رئيس الحكومة. واتهمه غانتس بأنه يحاول النكوص عن وعوده بتسليم المنصب والبقاء رئيساً للوزراء طوال فترة محاكمته. ويعتبر غانتس وعدد من ناقدي نتنياهو أنه يسعى لتشكيل حكومة من الموالين له، على أمل الحصول على حصانة من المحكمة وإسقاط التهم الموجهة ضده. ويُتهم نتنياهو بالاحتيال وخرق الثقة وقبول رشاوى في سلسلة من الفضائح، والتي يُتهم فيها بأنه قدم خدمات لعدد من الشخصيات الإعلامية الإسرائيلية الكبيرة في مقابل تغطية صحفية إيجابية عنه وعن عائلته. وستدخل محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي مرحلة هامة في شباط المقبل، عندما تبدأ جلسات الاستماع للشهود. في السياق أعلن رئيس الكنيست الإسرائيلي، ياريف ليفين، أن الانتخابات المبكرة في إسرائيل ستجري في الثالث والعشرين من آذار في العام 2021 ، في رابع انتخابات تشهدها إسرائيل خلال عامين. وقال ليفين إن إجراء انتخابات مبكرة أصبح تلقائياً نظراً لإخفاق الكنيست في إقرار الميزانية ما استدعى حله. وسيبقى نتنياهو رئيسا للوزراء حتى تشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات آذار المقبل. وهو يشغل منصبه منذ 2009 وتولى المنصب للمرة الأولى من عام 1996 إلى 1999. ويتمتع نتنياهو بعلاقة وثيقة مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي اتخذ عددا من الخطوات الداعمة له في الانتخابات السابقة. لكن رؤوفين حازان الأستاذ في قسم العلوم السياسة بالجامعة العبرية بالقدس يقول إنه عندما يتولى الرئيس

الأمريكي المنتخب جو بايدن منصبه في يناير كانون الثاني، فسيخسر نتنياهو أحد الأصول المهمة في حملته الانتخابية.

الجدير بالذكر انه بحسب قانون أساس الكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية السنوية فإن ذلك يعني إعلان الكنيست عن حلّ نفسه وإجراء انتخابات خلال 90 يوما. وكان رئيس الوزراء نتنياهو قد اتهم المعارضة بمحاولة جرّ إسرائيل إلى انتخابات جديدة، وقال "نحن لن نصوّت مع الانتخابات وسنتمسك بالوحدة". ولكنّ "أزرق أبيض" رد عليه بتغريدة على تويتر، قال فيها "الجمهور اكتفى من شراء أكاذيب نتنياهو". وقال القطب السياسي المعارض لنتنياهو في حزب "الليكود" ، جدعون ساعر، للقناة الإسرائيلية "13" "عندما انظر إلى أداء الحكومة، فإن التوجه إلى الانتخابات ليس بالأمر السيء". كما أعلن وزير الاقتصاد وزعيم حزب "العمل" عمير بيرتس، أنه سيصوت لصالح حل الكنيست، بحسب "جروزاليم بوست". وأعرب زعيم المعارضة لابيد، عن أمله في تصويت "أزرق أبيض" لصالح مشروع قانون حل الكنيست، والتوجه إلى انتخابات. وكتب في تغريدة على حسابه في تويتر "في غضون 48 ساعة سنضع حدا لأسوأ حكومة في تاريخ البلاد". وكان حزبا "أزرق أبيض" و"هناك مستقبل" (برئاسة لابيد) مندمجان في ائتلاف واحد، قبل أن يقرر غانتس الانضمام إلى حكومة تناوب مع نتنياهو ،ما أدى إلى انقسام في داخله، وتزعم "هناك مستقبل" تيار المعارضة. وقد تم تخطي هذه الأزمة بتسوية داخل الحكومة على تأجيل البت في الميزانية لمدة ثلاثة أشهر (حتى 23 كانون الأول 2020)، كما اقترح ذلك عضو الكنيست تسفي هاوزر من حزب "ديرخ إيرتس" في كتلة أزرق أبيض، وتم ذلك من خلال تشريع قانوني خاص صوت عليه الكنيست، لأن الحكومة لا تملك صلاحية تاجيل البت في الميزانية وإقرارها. وتمثلت استراتيجية الليكود في هذا الصدد بتأجيل الأزمة، واستغلال هذه الفترة لتعزيز التحالف مع الأحزاب الدينية اليهودية تحسباً للانتخابات المقبلة. لكن جاء السقوط نتيجة حالة تمرد في كتلة أزرق أبيض، ما دفع الكتلة لعدم المشاركة في التصويت، كما أن حالة الشرخ المحدودة توسعت

في الليكود أيضا، والمشهد الأخير في الهيئة العامة للكنيست يؤكد أن الانتخابات التي ستجري في آذار المقبل، ستنتج برلمانا مشرذما ومعقدا، لربما أكثر من وضعيته الحالية.

في المقابل يرى مسؤولون كبار في حزب "ازرق أبيض" ان حزبهم لن يخوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقبلة وان الحزب سيتفكك، غير ان رئيس الحزب بيني غانتس يؤكد انه سيخوض الانتخابات. ويقول هؤلاء المسؤولون ان حزب أزرق أبيض" سيتفكك ولن يصمد لغاية موعد الانتخابات المقبلة. ويضيف هؤلاء ان الشخصية الثانية في الحزب، غابي اشكنازي الذي يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة الاحتلال الحالية، ينوي اعتزال الحياة السياسية، وكذلك آفي نيسانكورن، الذي يشغل منصب وزير القضاء. في السياق يشار الى ان استطلاعات الرأي الانتخابية التي جرت مؤخرا تمنح حزب "أزرق أبيض" نتائج متقلبة غير ان أفضل ما حصل عليه الحزب في هذه الاستطلاعات هو ستة مقاعد فقط في الكنيست القادمة. ومن المعروف ان عدد نواب حزب "أزرق أبيض" في الائتلاف الحكومي الحالي، هو 14 نائبا، بعدما وقع الانشقاق الكبير في الحزب مما أدى الى انفصال حزب "يش عتيد" برئاسة يائير لابيد وحزب "تيلم" برئاسة موشيه يعلون، عن التحالف الانتخابي الذي حصل على 33 مقعدا في الكنيست الأخيرة.

في خلفية الخلافات بين الليكود وأزرق أبيض، يكمن إصرار نتنياهو على إقرار ميزانية 2020 فقط، خلافا للاتفاق الموقع بين فريقي الحكومة، الليكود برئاسة نتنياهو، وأزرق أبيض برئاسة غانتس؛ لأن نتنياهو أراد الإمساك بميزانية 2021 كورقة ضغط، تهدد بحل الكنيست، في حال عدم إقرارها حتى نهاية آذار 2021، بموجب القانون الأساس، وبالتالي يمنع التناوب على رئاسة الحكومة، المستحق يوم 17 تشرين الثاني 2021. اما فريق أزرق أبيض فطالب بضمانات أخرى كي يتم التناوب على رئاسة الحكومة يوم 17 تشرين الثاني من العام المقبل، وأن لا يحل الليكود الحكومة قبل هذا التاريخ.

الحكومة من ناحيتها غلّفت رغبتها بتعديل القانون، وتأجيل الانتخابات المبكرة، بالأوضاع الصحية والاقتصادية القائمة، وهي حقا عوامل من شأنها أن تنعكس على سير الحملة الانتخابية، وأيضا في

يوم الانتخابات. ولكن الحقيقة هي غير ذلك، إذ أن حسابات نتنياهو هي التي تشوشت؛ وانضمت اليه في حسابات الربح والخسارة، كتلة أزرق أبيض التي ليس فقط أنها ستخسر نصف مقاعدها في الانتخابات المقبلة، بحسب الاستطلاعات، بل هناك ملامح للانشقاق، الذي كان صامتا حتى عملية التصويت الأخيرة في الهيئة العامة.

على مدى أشهر طويلة، اعتقد نتنياهو أنه يمسك بخيوط مصير الحكومة، إلا أنه بموجب المثل الشعبي "العتمة لم تكن على قدر حاجة الحرامي"، اصطدم بتطورات سياسية، كما يبدو لم تكن بالحسبان، فنتنياهو أراد التحكم بموعد الانتخابات المبكرة، التي سعى لها مسبقا، بما يتناسب مع سير محاكمته في ثلاث قضايا فساد. ففي حساباته الأولى، رأى نتنياهو أن الخلل الإداري في عمل النيابة العامة لصياغة لوائح الاتهام، وكيفية إطلاع طاقم الدفاع عليها، قد يؤدي الى تأجيل بدء جلسات المحاكمة المخصصة للاستماع لشهود الادعاء، لأشهر عديدة، إلا أن التأجيل كان لثلاثة أسابيع فقط، والجلسات ستبدأ بعد الأسبوع الأول من شهر شباط المقبل. وهذا يعني أن الانتخابات في شهر آذار ستجري في الوقت الذي يجلس فيه نتنياهو في قاعة المحكمة، وإفادات الشهود تنشر في وسائل الإعلام. الأمر الثاني، هو انشقاق الوزير السابق جدعون ساعر عن الليكود؛ وكما يبدو، لم يعط نتنياهو وزنا كافيا لهذا الاحتمال، ولا لتبعات هذا الانشقاق، إذ أن استطلاعات الرأي تمنح القائمة التي سيشكلها ساعر، القوة الثانية بعد الليكود، من 17 مقعدا كحد أدنى الى 21 مقعدا؛ ورغم أنه من السابق لأوانه الاعتماد على استطلاعات الرأي، إلا أنها توحي بأن مقاعد حزب ساعر ستكون على حساب كل الأحزاب الصهيونية التي تدور في فلك الحكومة: الليكود، وأزرق أبيض، وفي المعارضة، تحالف الأحزاب الاستيطانية: "يمينا"، وأيضا على حساب حزب "يوجد مستقبل". ولكن ليست قوة حزب ساعر الاستطلاعية هي ما تقلق نتنياهو، وإنما احتمال أن ينشأ وضع يكون فيه بالإمكان تشكيل حكومة برئاسة ساعر، من دون الليكود، أي بدون نتنياهو. وفي ظل الخارطة السياسية الحالية حيث يلتقي الفساد والتعصب والعنصرية التي لا تزال تأخذ شرعيتها من سياسة التوسع والاحتلال من جهة،

وفرض الهيمنة الأمنية في المنطقة من جهة ثانية، فقد أصبح التنافس بين السياسيين الإسرائيليين انما يدور حول تحقيق صفقات استثمارية مع الدول التي طبعت مع إسرائيل مؤخرا وعلى امتداد العالم. وبنتيجة ذلك فإنه من الطبيعي أن يغيب موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عن أجندة أحزاب هذه الخارطة، إلا من زاوية التوسع والاستيطان والضم والتهويد.

2 – ما بعد الانهيار:

يقول يوهانان بليسنر، رئيس معهد إسرائيل للديمقراطية، وهي مؤسسة فكرية مستقلة، لمجلة «فورين بوليسي»: «ان هدف نتنياهو هو البقاء في السلطة طوال فترة محاكمته. والأزمة السياسية لن تنتهي حتى يستبدل نتنياهو أو ينجح في محاولته لوقف المحاكمة».

بهذه المناورة، بدا أن نتنياهو يتراجع عن الوعود التي قطعها في وقت سابق من هذا العام عند تشكيل حكومة الطوارئ مع غانتس، ظاهريًّا لمعالجة التداعيات الاقتصادية والصحية لوباء فيروس كورونا. وكان نتنياهو قد تعهد في آذار الماضي خلال مناشدة متلفزة لغانتس لحثه على الوحدة بعد انتخابات ثالثة غير حاسمة في غضون 15 شهرًا: «لن يكون هناك أي خدع. بل العكس: ملايين المواطنين ينتظروننا يا بيني. يتوقعون منا أن نعمل معًا لإنقاذ دولة إسرائيل من أكبر أزمة عالمية، ربما تكون أكبر من جميع ضحايا حروبنا. أقول هذا من أعماق قلبي». وقبل غانتس العرض متراجعًا عن وعده الانتخابي الأساسي بعدم الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو. لكن شراكتهما بدأت تتفكك بسرعة، حيث انتهك نتنياهو روح الصفقة ونصها. ومع انهيار الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بحلّ «الكنيست» والتوجّه إلى انتخابات مبكرة رابعة، انفتح الباب على تشكّل خريطة حزبية سياسية جديدة في كيان العدو، عنوانها تراجع الوسط واليسار إلى الهامش، واحتدام المعركة داخل المعسكر اليميني نفسه. ورجّح كثير من الكّتاب أن تأتي الانتخابات المقبلة بحكومة يمينية أخرى، وأكد آخرون أن فرص فوز نتنياهو قوية رغم ظهور "نجم" جدعون ساعر الذي انشق عن الليكود، إلا أن التطبيع مع دول

عربية قد يكون "الورقة الرابحة" لنتنياهو. ورأى فريق آخر أن التركيز الفلسطيني سينصبّ على أمل "التخلص من نتنياهو"، وأكد بعضهم أن إسرائيل "غير ناضجة لأي تسوية" وأن التغيير لن يأتي إلا "بالضغط عليها من الخارج وبالنضال التحرري على أرض فلسطين".

وبالتالي هذا يعني ان إسرائيل تنتقل من أزمة داخلية إلى أخرى، من دون توقّف. وعامان من الأزمات أثبتا فشل نظامها السياسي وجنوح سياسيّيها نحو تغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة كيانهم مما دفع الإسرائيليين إلى انتخابات عامة لـ"الكنيست"، هي الرابعة خلال عامين فقط. فماذا عن تداعيات الأزمة الأخيرة وسيناريوات ما بعدها؟ وأيّ نتائج قد تفضي إليها في ما يتعلّق بسياسيّي إسرائيل واحزابهم التي بدأ تشظّيها قبل حلّ "الكنيست"؟ والأهمّ، ما هي تأثيراتها على القرار في تل أبيب، سياسياً وأمنياً، في مرحلة مشبعة بالتحدّيات والتغييرات، إقليمياً ودولياً؟

غانتس شرح ما حصل فقال متحدثا لأعضاء الكنيست من حزبه "أزرق أبيض"، إنه طرح على نتنياهو خمسة مطالب مقابل الحصول على دعم حزبه لتأجيل الميزانية في الهيئة العامة للكنيست وهي: تمرير ميزانية 2020–2021؛ والمصادقة على جميع التعيينات للمناصب العليا التي تم تعليقها؛ وإغلاق كل الثغرات التي من شأنها السماح لنتنياهو بالتهرب من تسليم السلطة لغانتس في إطار اتفاق التناوب بينهما؛ وإبقاء آفي نيسنكورن وزيرا للعدل؛ والموافقة على قواعد إجراءات الكنيست. وقال: "إذا كانوا معنيين فسوف يوافقون، وإذا لم يوافقوا، ستكون هناك انتخابات". وقالت مصادر من حزبي "أزرق أبيض" و"الليكود" إن غانتس، في مفاوضاته مع نتنياهو في الأيام الأخيرة، كان على استعداد للحد من سلطات وزير العدل نيسنكورن من حزب أزرق أبيض، وقبول مطالب نتنياهو بإعادة النظر في اختيار مدع عام جديد، على الرغم من ترشيح عميت أيسمان بالفعل، وأن الترتيبات التي يتم بموجبها اختيار قضاة المحكمة العليا في إسرائيل سيتم تعديلها. لكن لاقت هذه التغييرات، التي كان من شأنها أن تسمح لنتنياهو بالتدخل في النظام الذي يقاضيه حاليًا ويحاكمه بتهم الفساد، الرفض من العديد من

زملاء غانتس في حزب أزرق أبيض، لا سيما من قبل نيسنكورن، وبالتالي تراجع غانتس عنها. وزعم نتنياهو أن غانتس تراجع عن الشروط بسبب "الضغط الداخلي" في حزب أزرق أبيض.

3 – انشقاق ساعر:

ظهر جدعون ساعر (54 عاما) في واجهة السياسة الإسرائيلية، حينما تسلم منصب سكرتير الحكومة، في أواخر حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، في النصف الثاني من التسعينيات. وانتخب للكنيست لأول مرّة، في انتخابات 2003، ضمن كتلة الليكود. وفي تلك الولاية، شهدت كتلة الليكود برئاسة أريئيل شارون، انشقاقا، على خلفية الخلاف حول خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، التي نفذت في صيف العام 2005، وكان ساعر ضمن شق الأقلية المتمرد على شارون، برفض الخطة. وفي انتخابات 2006، حينما مُني الليكود بضربة قاسية، وسقط إلى أدنى تمثيل له، منذ الستينيات من القرن الماضي، 12 مقعدا، كان ساعر ضمن الأوائل في القائمة، وأعيد انتخابه في انتخابات 2009 وأيضا 2013، وفي تلك الولاية القصيرة، التي استمرت عامين، استقال ساعر من الحكومة والكنيست في خريف العام 2014، على أثر خلافات شخصية بينه وبين نتنياهو، ولكنه عاد إلى الكنيست ضمن كتلة الليكود في انتخابات نيسان 2019، وحصل على موقع متقدم جدا في القائمة. ومشكلة نتنياهو مع ساعر تكمن في أنه لا يمكن أن يتهمه بأنه يساري كما فعل لغانتس ولكل منافس آخر، حتى من الذين خرجوا من رحم «الليكود». فساعر يميني متطرف وصاحب فكر عقائدي يتبنى شعار «أرض إسرائيل الكاملة» أي كامل مساحة فلسطين التاريخية، ويرفض حل الدولتين ويرفض التنازل عن أي مستوطنة ويرفض الانسحاب من الضفة الغربية. ومن يحمل هذه الأفكار لا يمكن اتهامه باليسارية التي أصبحت بمثابة لعنة سياسية في إسرائيل. وبالتالي سيكون من الصعب على نتنياهو مواجهته، خاصة وأن ساعر ليس فاسداً مثل نتنياهو ويريد إعادة الاعتبار للنظام «الليبرالي– الديمقراطي» كما يدعي.

في نهاية 2019، أظهر ساعر تمردا في الحزب، بأن فرض إجراء انتخابات جديدة على رئاسة الليكود، إلا أنه مُني بخسارة قاسية له، بحصوله على نسبة 28% مقابل 72% لنتنياهو، الذي أحكم سيطرته على الحزب منذ سنوات، وجعله حزبا تابعا له.

يظهر ساعر طيلة حياته السياسية، في أقصى جناح اليمين الاستيطاني المتطرف، رافضا أي كيان فلسطيني بين النهر والبحر، ويؤيد السيطرة الإسرائيلية الكاملة على ما تسمى "أرض إسرائيل الكبرى"، فلسطين التاريخية. كما أن لديه مبادرات ومشاريع قوانين تقوض صلاحيات القضاء، بمعنى المحكمة العليا، في التدخل بقرارات الكنيست وقوانينها. وهذه كلها مواقف معروفة عنه في الساحة الإسرائيلية، لذا فإنه من المستغرب الزج باسمه وكأنه سيكون عنوانا لما يسمى "جمهور الوسط"، فهو ليس "وسطيا" لا في السياسة العامة، ولا في الاقتصاد، ولا في المواقف من صلاحيات واستقلالية القضاء، ولا في الحريات السياسية وغيرها. مع ذلك سيظهر ساعر في كل الأحوال وكأنه الوجه الجديد، الأقل سنا ممن ينافسهم، وهو ذو خلفية علمانية، قد يكون عنوانا قويا لليمين الاستيطاني، وفي هذه الحالة فإن هذا سيكون على حساب القوة الزائدة التي يحصل عليها تحالف "يمينا" في الاستطلاعات الأخيرة، رغم أنه تحالف يستند أساسا على التيار الديني الصهيوني، المتشدد دينيا. كما أن هذا قد يكون على حساب قوة حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان. وعلى الرغم من الصورة العلمانية التي يظهر بها ساعر، إلا أنه تربطه علاقات جيدة مع كتلتي المتدينين المتزمتين، الحريديم، وخاصة مع كتلة شاس، ولكنها "صداقة" من غير الواضح إلى أي مدى ستمتد.

لم يترك المنشق عن حزب الليكود، جدعون ساعر، أي مجال للتكهن حول طبيعة الحزب الذي أقامه، وأطلق عليه اسم "أمل جديد– وحدة لإسرائيل"، إذ أن العناوين المركزية لبرنامج الحزب، حسبما أعلن عنها مع تقديمه أوراق الحزب إلى مسجل الأحزاب، تُدرجه في خانة اليمين الاستيطاني المتشدد، وهذا ما يعكس مواقف ساعر المعروفة أصلا، ومعه المنضمان إليه، وهما النائبان تسفي هاوزر وبوعز هندل، والثاني هو من واضعي فكرة قانون القومية قبل أكثر من 9 سنوات. وجاء في أهداف الحزب أنه

"سينشط من أجل تطبيق الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، وتثبيت هوية إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، التي نظامها الديمقراطي يُشكل حصنا لقيمها كدولة قومية للشعب اليهودي، تحافظ على حقوق الإنسان، وتطبق الحقوق الفردية، وتطور البلاد، وتشجع الاستيطان والزراعة، في الجليل والنقب و"يهودا والسامرة" (الضفة المحتلة)، وعلى طول المقطع الشرقي من مرتفعات الجولان، وعلى طول نهر الأردن، ومنطقة العربة حتى مشارف مدينة إيلات".

الجانب الآخر والمكمّل لأهداف حزب ساعر "الدفع بإصلاحات في كل سلطات الدولة، بما في ذلك أجهزة تطبيق القانون والقضاء ونظام بناء الحكم، والاقتصاد الحر، مع ضمان فرص عادلة، لكل الالتزامات، والتعهدات المتبادلة، وتطوير جهاز التعليم، وجعله من المتقدمين في العالم...". والقسم الثاني من الأهداف المتعلقة بجهازي الحكم والقضاء، هي من أبرز أهداف اليمين الاستيطاني، للسيطرة الكلية على جهاز القضاء وجعله بلون هذا اليمين، بموازاة الأهداف الاستيطانية. وحينما يتحدث ساعر عن الاستيطان في "يهودا والسامرة" (الضفة المحتلة)، فهذا يؤكد تمسكه بما يسمى "أرض إسرائيل الكاملة"، وهو معروف عنه رفضه لأي كيان فلسطيني بين النهر والبحر، يطلق عليه اسم "دولة". كذلك فإن ساعر هو من أبرز الأسماء التي تهاجم القضاء الإسرائيلي، وإن كان بلهجة مخففة، ويدفع ويشجع مشاريع قوانين لتقويض صلاحيات المحكمة العليا، فيما يخص صلاحيات المحكمة في نقض قرارات وقوانين الكنيست والحكومة. وفي تقديمه لأوراق تسجيل حزبه أعلن ساعر أنه في حال شكّل الحكومة المقبلة، فإن النائبة التي انشقت بعده عن حزب الليكود، يفعات شاشا- بيتون، ستتولى منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة. وهذه النائبة جاءت من الصفوف الخلفية لحزب الليكود، فقد دخلت الى الكنيست بعد انتخابات 2020، ولكنها برزت في نهاية العام 2019 حينما "تجرأت" وجاهرت بتأييدها لساعر في منافسته لبنيامين نتنياهو على رئاسة الليكود، في الانتخابات التي جرت قبل عام من الآن، وحصل فيها ساعر على 28% من أصوات الحزب، مقابل 72% لنتنياهو.

كذلك فإن شاشا– بيتون برزت في الأشهر الأخيرة، بتوليها رئاسة اللجنة البرلمانية لمكافحة كورونا، ووقفت أكثر من مرّة ضد قرارات حكومتها. وفي الليلة الأخيرة التي سبقت حل الكنيست، انضمت نائبة أخرى من الليكود لساعر، وهي ميخال شير، المعروفة أيضا بيمينيتها الاستيطانية، وقد ينضم لها نواب آخرون من الليكود، كمثل الفئران الهاربة من السفينة التي توشك على الغرق، بمعنى أولئك الذين يعرفون أنه لا احتمال لهم في العودة للكنيست ضمن الليكود، ويبقى السؤال حول مدى استعداد ساعر لاستيعاب كل من يطرق بابه. ولعلّ أفضل توصيف يمكن أن يصادفه المتابع لكمّ التحليلات الإسرائيلية حيال الغاية من وراء خطوة الانشقاق عن حزب الليكود الحاكم، التي أقدم عليها عضو الكنيست جدعون ساعر، هو التوصيف التالي: "تحرير إسرائيل من إمساك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بخُنّاقها". ولكن في الوقت عينه سرعان ما أثبتت خطوة ساعر هذه، على الأقل وفقاً لنتائج أحدث استطلاعات الرأي العام، أنه حتى في حال النجاح في تحقيق هذه الغاية فإن هدف التحرّر من إمساك اليمين بُخنّاق إسرائيل ما زال بعيد المنال، بل إنه غير مطروح أصلاً. وبناء على ذلك، لا بُدّ لنا من تكرار القول إن بقاء نتنياهو في سدّة الحكم أو إزاحته منها ما زالا المسألة الأقل أهمية في سياق التعاطي مع خصائص الوضع الإسرائيلي القائم الآن، وما يُحيل إليه بالنسبة للصراع مع دولة الاحتلال. يبقى الأمر الأهم كامناً في التغيرات التي يخضع لها هذا الكيان ونظامه السياسي في ظل هيمنة اليمين، وكيف يجري إقرار جوهر سياسته الخارجية عالمياً وإقليمياً، بتأثير هذه التغيرات من جهة، وارتباطاً بالتحولات الطارئة في العالم والإقليم من جهة أخرى. وعلى صلة بالوضع الإسرائيلي القائم وبالتحولات الإقليمية والعالمية، يمكن أن نشير إلى تطورين برزا في الأيام القليلة الفائتة، يرتبط الأول بقيام المغرب بتطبيع علاقاته مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة التي اعترفت بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية؛ فيما يرتبط الثاني بإعلان ثاني دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، هي تشيكيا، عن قرارها افتتاح بعثة دبلوماسية لها في مدينة القدس، بعد هنغاريا. ومع أن نتنياهو يتمنى في قرارة نفسه، أكثر من أي شيء آخر، أن تساعده مثل هذه التطورات في البقاء بالرغم من تقديمه إلى

المحاكمة بشبهة ارتكاب مخالفات فساد، إلا إنه في الوقت ذاته يعوّل عليها بأن تساهم أيضاً في الدفع قدماً بسياسته حيال قضية فلسطين، كما لا ينفك يصرّح، متباهياً بنجاح السياسة التي يتبعها في قطف ثمار التحولات العالمية والإقليمية لصالح تأييد الاستمرار في التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني. وما عاد سرّاً أن علاقات إسرائيل مع اليمين المتطرّف في أوروبا تتمحور حول صيغة مركزية قوامها مساهمة أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وزعمائها في "تبييض الاحتلال والمستوطنات"، في مقابل إسباغ إسرائيل الشرعية على عنصرية هذه الأحزاب وعلى ممارساتها القومجية المتعصبة. وما نستطيع قوله هو أن الأنظار في إسرائيل ستبقى متجهة في الفترة القريبة المقبلة نحو ما ستؤول إليه خطوة انشقاق ساعر عن الليكود، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الحالة السياسية الراهنة، والقائمة منذ فترة طويلة، تشي ليس فقط بعدم وجود خطاب سياسي مناقض لخطاب اليمين حيال القضية الفلسطينية بل كذلك بعدم وجود معارضة حقيقية منافسة لهذا اليمين. وفي هذا الصدد ربما يجدر بنا أن نستعيد رؤية سبق أن عبّر عنها المؤرخ الإسرائيلي يغئال عيلام قبل عدة أعوام، وأكد فيها أن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين في إسرائيل ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأعوام لا تضع يدها على الجذور الحقيقية لهذه المسألة. ومما كتبه في حينه أنه لا استعلاء النخب القديمة، ولا تجاهل الثقافة الشرقية، هما اللذان أديا الى أفول ما يُسمى بـ"اليسار"، ولا حتى التمييز والغبن على أساس اجتماعي، لافتاً إلى أنه حان الوقت للاعتراف بحقيقة أن "هذا الشعب (الإسرائيلي) كان يمينياً في أساسه. ومنذ البداية كان يتبنى فكراً يقول إنه شعب الله المختار، وحيد وفريد من نوعه، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. وفقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري، الكوني في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه". وبرأيه فإن الدعوات التي توجه في الآونة الأخيرة إلى "معسكر اليسار" لبذل كل جهد من أجل استعادة الحكم، مثيرة للشفقة. فما المعنى من تغيير القيادة الإسرائيلية الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كان "اليسار" لهذا الغرض مطالباً بأن يتخفى في هيئة اليمين وبأن يتبنى سياسة حكومة اليمين

القائمة؟ فاليمين يفعل هذا بطريق مباشر وطبيعي، ولن ينجح "اليسار" أبداً في أن يمثل تلك السياسة بصدقية أفضل من اليمين الحاكم.

لقد ادى تحرك ساعر المباغت الى اعادة خلط أوراق الخريطة الحزبية في إسرائيل. وبيّن بشكل سافر، ومن دون رتوش، أن المعركة الانتخابية المقبلة في إسرائيل ستكون على الحكم داخل صفوف اليمين الإسرائيلي، من دون أن تكون هناك فوارق جوهرية بين المعسكرين، في قضايا الأمن والسياسة والاقتصاد. بل إن المعسكر المضاد لنتنياهو، تحت قيادة ساعر، يُظهر تشدداً أكبر لجهة دعم الاستيطان ورفض حل الدولتين، وتطبيق وفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، سواء كانت داخل الكتل الاستيطانية أم خارجها.

4 – تقلبات في خريطة المعسكرات:

وفقاً للتوقعات الحالية سيتراجع معسكر الوسط واليسار مع خليط أحزاب فلسطينيّي الـ 48 إلى حدّ لا يمكنه معه تأليف الحكومة، بالتوازي مع انقسام اليمين على نفسه: نتنياهو ومؤيّدوه من جهة، وساعر ومؤيّدوه من جهة أخرى، وكلاهما غير قادر على تأليف الحكومة (58 مقعداً لنتنياهو و59 لساعر)، وهو ما يعيد الأمور إلى ما كانت عليه في الانتخابات السابقة مع خروج لغانتس الذي اختار حكومة «الوحدة» على تماسك تحالفه. بينما تبقى الاحتمالات مفتوحة مع وجود ثلاثة أشهر، فإن القدر الأكيد أن حظوظ نتنياهو في الانتخابات الرابعة أضعف من سابقاتها، وأن غانتس وحزبه على مشارف النهاية. ومن آخر التطورات انشقاق عضوة الكنيست ميشيل شير عن «الليكود» وانضمامها إلى حزب ساعر، علماً بأنها صوّتت ضد المشروع القاضي بتأجيل تاريخ إقرار الميزانية، لتعلن بعدها أنها ستستقيل من الكنيست وتنضمّ إلى حزب «أمل جديد» لتضاف إلى نائبين انشقّا قبلها هما: وزير الاتصالات بوعاز هندل ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن، تسيبي هاوز.

لقد بدا حتمياً أن يؤول الائتلاف الحالي القائم على المصالح الشخصية لأطرافه، وفي المقدّمة حزب "الليكود" برئاسة نتنياهو وحزب "أزرق أبيض" برئاسة بني غانتس، إلى السقوط، لكن السؤال كان حول موعد هذا السقوط. تسعة أشهر ثَبت أنها أكثر من كافية لإنهاء الائتلاف، خاصة مع اقتراب موعد التناوب على رئاسة الحكومة، التي لم يكن نتنياهو ليُفرّط بها ويتنازل عنها لغريمه غانتس. ووفقاً للقانون، انحلّ "الكنيست" نتيجة الخلاف على إقرار موازنة الدولة، بين واحدة يريدها نتنياهو وتكْفل له إمكانية البقاء رئيساً للحكومة في المرحلة الانتقالية، وبين اثنتين للعامين الحالي والمقبل وفق ما تقتضيه مصلحة غانتس، الذي سيتولّى عندها رئاسة الحكومة. والخلاف هنا لا يتعلّق بطبيعة الحال بالموازنة نفسها، بل بكرسيّ رئاسة الحكومة، التي تنصّل نتنياهو من التزاماته بشأنها بموجب اتفاق التناوب مع غانتس، ودفع إلى حلّ "الكنيست" كي يبقى هو رئيساً للحكومة إلى حين إجراء الانتخابات. وعلى أيّ حال، سينصبّ التركيز حتى آذار المقبل، موعد إجراء الانتخابات الرابعة، على الحملات الانتخابية، وتحديداً داخل المعسكر اليميني، حيث تجاذُب الشرائح الناخبة بدأ يحتدم من الآن، بل يمكن القول إن المعركة تكاد تكون محصورة عملياً بين اليمين واليمين، فيما معسكر الوسط واليسار يتّجه نحو التمركز على هامش اللعبة السياسية.

تختلف الانتخابات الرابعة المقبلة عمّا سبقها من استحقاقات، وتحديداً في ما يتعلّق بالمعسكر اليميني، بعد أن عمّق انقساماته الوافد الجديد، القطب "الليكودي" المنشقّ عن حزبه غدعون ساعر، الذي أنشأ حزباً جديداً ينافس "الليكود" ونتنياهو على موقعيهما. فقد احتلّ ساعر، فور انشقاقه، مكانة وازنة في الاستقطاب الحادّ داخل اليمين، ومن المُقدّر أن يجذب شريحة كبيرة من ناخبي الوسط إليه، إضافة إلى شرائح من مريديه من اليمين، الأمر الذي يجعل المعركة الانتخابية المقبلة يمينية بامتياز.

على خلفية ذلك، يمكن تفسير كلام نتنياهو الذي حَدّد وجهة معركته الانتخابية مبكراً، إذ طلب من الشرائح اليمينية على اختلافها التصويت لصالح حزب "الليكود" حصراً، على اعتبار أن هذا التصويت هو الذي سيؤمّن لليمين الابتعاد عن الشَرذمة والتمكّن من تأليف حكومة يمينية لاحقاً أكثر ثباتاً

واستمرارية. ويشير كلام نتنياهو إلى أن الرجل لم يعد يولي اهتماماً كبيراً، كما في السابق، لأحزاب الوسط واليسار، وأنه حسم من الآن هوية منافسيه في الاستحقاق المقبل: اليمين المتطرّف الذي يقوده نفتالي بينت، وكذلك ساعر الذي يمثّل تهديداً فعلياً لزعامته. وهو تهديدٌ تدعمه التقديرات المبنيّة على نتائج استطلاعات الرأي، التي تؤكد مكانة ساعر في التنافس المقبل، ليس فقط في عدد المقاعد التي سينالها حزبه الجديد (يكاد يصل إلى ثلاثين)، بل أيضاً في التنافس على التكليف لتأليف الحكومة المقبلة. ووفقاً للاستطلاعات، يوازي ساعر ومؤيّدوه، من حيث عدد المقاعد، ما سيحوزه نتنياهو ومؤيدوه.

في المقابل، بات واضحاً تراجع حزب "أزرق أبيض"، إلى حدّ نيل عدد قليل جدّاً من المقاعد في "الكنيست" المقبل، وربّما أيضاً السقوط الكامل، لينتهي كما بدأ، مع صفر إنجازات. وهو تقدير يفسّر ما ورد من تسريبات عن أن قطبي "أزرق أبيض"، أي بني غانتس وغابي أشكنازي، يميلان إلى اعتزال الشأن السياسي، والخروج من الحلبة. وهكذا، يَتأكّد أن "أزرق أبيض" كان مجرد حزب موسمي، لم تقوَ مكوّناته على الصمود طويلاً، ولم يتجاوز كونه مطيّة لنتنياهو كي يستمرّ في حكمه طوال الأشهر الماضية.

6 – خاتمة:

إن التجربة السياسية الإسرائيلية تقول إن المفاجآت واردة حتى بالنسبة لفرص نتنياهو وأنه لا يجب الاستعجال في نعيه سياسياً، فهو رجل يمتلك الكثير من الخبرة وخاصة في إدارة الحملات الانتخابية وفي استقطاب الناخبين والبقاء ويوجد في جعبته الكثير من الأوراق، فهو لا يزال المفضل لرئاسة الحكومة على كل منافسيه لدى الجمهور الإسرائيلي، وقد يفاجئ الجميع بحصوله على فرصة الاستمرار في التربع على كرسي رئاسة الحكومة لفترة اضافية قد لا تطول، ولكنها قد تشكل فرصة له

للخروج بشكل آمن من الحلبة السياسية. وما علينا سوى الانتظار وترقب التطورات السياسية القادمة وما يمكن أن تتمخض عنه علها تأتي بشيء جديد أفضل ولو بشكل نسبي.

لقد أصبح بإمكان بنيامين نتنياهو أن يتباهى أمام منافسيه من اليمين، وهو على أعتاب جولة انتخابات رابعة، أنه ساهم أكثر من أي زعيم إسرائيلي سابق، في خلق كل الظروف التي ساعدت على شرعنة الاستيطان، وتأبيد الاحتلال، وجعل عملية المس بحقوق الإنسان وسرقة الأرض وتأسيس نظام أبارتهايد عنصري أمرا يمكن غض الطرف عنه، وكل هذا تحت شعار ومسمى الكلمة التي يمقتها وكرس مسيرته السياسية من أجل مسخها وإفراغها من مضمونها، ألا وهي كلمة "السلام" الذي يمكن أن يتحقق فقط بحسب رايه "مقابل السلام" ومع أي دولة في العالم باستثناء الطرف الوحيد القادر على جلبه بشكل حقيقي، وهم الفلسطينيون. والواقع ان شعار السلام مقابل السلام هو أكثر شعار يمكن أن يبعد السلام ويجعله أمرا غير قابل للحدوث، والهدف الحقيقي منه هو إعادة تسويق الاحتلال، والقضاء على فرص الحل مع الفلسطينيين من خلال زرع قناعة لدى الإسرائيلي العادي أنه بالإمكان التوصل الى حل شبيه مع الفلسطينيين دون الانسحاب من المناطق المحتلة وتفكيك الاستيطان، وأن على الجمهور الذي يبدي لامبالاة متزايدة تجاه الصراع وبقاء الاحتلال، أن ينتظر فقط اللحظة المناسبة، وعدم التأثر كثيرا من بقاء السيطرة العسكرية وبالقوة على شعب أعزل ومحاصر مع كل ما ينتج عنها من انتهاك لحقوق الإنسان وممارسات عنيفة وحواجز واقتحامات للبيوت في الليل.

لقد تحالف نتنياهو والرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب معا من أجل خداع الجمهور الإسرائيلي مرتين: الأولى، عند الإعلان عن "صفقة القرن" وتسويق وهم إمكانية إنهاء الصراع من خلال ضم 30% من الأراضي المحتلة ومحاولة شرعنة سرقة الأراضي وتسويغ بقاء الاحتلال وإعادة إنتاجه، والأهم أن كل هذا ممكن بدون الفلسطينيين ومن طرف واحد.

والثانية في تخليهما عن الصفقة لصالح الاتفاق "الرائع" مع الإمارات وتصوير التطبيع ونقل العلاقات من السرية إلى العلنية على أنهما اتفاق سلام، وإبقاء الواقع الحقيقي على حاله.

إن سلوك نتنياهو وترامب يقول بكل بساطة أن استمرار حالة عدم المساواة أمر عادي وانتهاك حقوق الإنسان أمر يمكن التغاضي عنه، وأن الواقع جميل ولا داعي لتغيير شيء، وأن الشيء الشاذ والذي يفترض أن يكون مؤقتا وأن ينتهي في يوم من الأيام يمكن أن يستمر إلى الأبد، وأن الفلسطينيين الذين يرفضون الآن سيوافقون في نهاية الأمر لمجرد أن دولة عربية قبلت بهذا الأمر.

لم يكن نتنياهو، برغم كل ما يملكه من قدرة على الخداع وتحريف الحقائق والكذب، بقادر على اجتراح هذه المعجزة، لولا تزامن وجود رئيس في البيت الأبيض يتسم بالعنجهية الممزوجة بالغرور والجهل واللامبالاة التي مكنته من الدوس على كل المرجعيات السابقة وتأييد نتنياهو بشكل أعمى، وحاكم عربي مهزوز وبلا عمود فقري سياسي أو فكري، يطمح إلى أن يلعب دوراً أوسع في المنطقة من خلال بوابة إسرائيل وعلى حساب القضية الفلسطينية.

النتيجة المأساوية لهذا التزاوج الخطر، والتعبير الأكثر فظاظة عن هذا الجنين المشوه هو اتفاق التطبيع الإماراتي – البحريني– الإسرائيلي، والذي يمكن اعتباره العنصر الأكثر إدامة للاحتلال الإسرائيلي العسكري، وغض الطرف عن ممارساته العنيفة وانتهاكاته اليومية لحقوق الإنسان، كما انه الأداة التي شرعنت الضم الزاحف وخرقت جدار التضامن العربي، وقوضت المرجعيات العربية والدولية المستندة إلى الشرعية الدولية، وجعلت أمل التوصل إلى سلام دائم ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أبعد من أي وقت مضى.

حزب الليكود افتعل أزمة الميزانية من أجل تفكيك الحكومة الحالية والذهاب إلى انتخابات، وذلك من أجل تحقيق هدفين مركزيين: التأثير على محاكمة نتنياهو وطلب تأجيل المحاكمة بسبب الانتخابات، ومنع اتفاق التناوب على منصب رئيس الحكومة. ويعتمد هذا الخيار على فكرة أن نتنياهو لا يشارك غانتس ولا غابي أشكنازي في أعماله على المستوى الدولي (مثل توقيع اتفاقيات التطبيع، اللقاء مع ولي العهد السعودي وغيرهما) ولا يذكرهما عند الحديث عن إنجازات الحكومة. وذلك، حسب هذا الخيار، بسبب أن نتنياهو عقد النية عن سابق إصرار وتصميم على تفكيك الحكومة الحالية والذهاب إلى انتخابات في العام 2021. ويعتقد أصحاب هذا الخيار أن تأجيل الأزمة على ميزانية الدولة قبل

أشهر والقبول بالتسوية التي اقترحها هاوزر كانا مجرد تكتيك ليكودي من أجل الادعاء أنه كان مستعدا للتسوية وحل الأزمة، والدليل قبوله باقتراح هاوزر. وتدفع بهذا الخيار الاعتبارات التالية: أولا، أن الليكود رغم تراجعه في استطلاعات الرأي إلا إنه قادر على العودة إلى تمثيله الانتخابي السابق، أو الاقتراب منه في أي دورة انتخابات، وذلك بناء على تجربته الانتخابية التي استطاع فيها نتنياهو استمالة قواعد اليمين من جديد خلال الحملة الانتخابية من خلال قدراته الخطابية والشعبوية. فضلا عن حقيقة أن قواعد اليمين هي قواعد ملتزمة بالتصويت لليمين، وستبقى في النهاية في كتلة اليمين ولن تنزاح بصورة كبيرة للمعارضة الإسرائيلية. ثانيا، تشير استطلاعات الرأي العام إلى أن نتائج الانتخابات القادمة سوف تضمن أغلبية (65–67) لكتلة اليمين، وهذا الأمر يمكن نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية مستقرة حتى لو حصل على 29 مقعدا، بحسب استطلاع أَجْرتْه صحيفة "معاريف" في نهاية شهر تشرين الثاني (2020). وفي استطلاع آخر أُجْرِيَ في تشرين الأوّل (2020)، فإن الليكود يحصل على مقاعد تصل إلى 27–29 مقعدا. وفي هذه الاستطلاعات، تحصل كتلة اليمين على عدد مقاعد يتجاوز 61 مقعداً إن يكن حزبا الليكود وَ"يمينا" في ائتلاف حكوميّ مستقبليّ.

ثالثا، ينطلق هذا الخيار من أن حزب "يمينا"، بزعامة نفتالي بينيت، وبرغم عدائه لنتنياهو، غير أنه في النهاية سوف يرضخ لضغط اليمين بتشكيل حكومة يمينية مع الليكود في مقابل حصوله، أي حزب "يمينا"، على مناصب وزارية مرموقة مثل وزارة الدفاع لبينيت، ووزارة العدل لأييلت شاكيد، وغيرهما من الحقائب المهمة. علاوة على ذلك فإن الليكود قد يضغط على "يمينا" وجمهوره لعقد هذا الائتلاف اليميني، رغم الرواسب السلبية بين الليكود و"يمينا"، على اعتبار أن إسرائيل تحتاج إلى حكومة يمينية مستقرة وقوية للوقوف أمام إدارة بايدن الجديدة، والضغوط التي قد تمارسها على إسرائيل في ملفات عديدة، وأهمها الملف الفلسطيني. وفي الختام كتب أنشل بابر في "هآرتس" أنه "في افضل الحالات، ستبقي نتائج الانتخابات مرة اخرى التعادل في النظام السياسي. وفي اسوأ الحالات، سينجح بنيامين نتنياهو في الحصول على غالبية من اجل قوانين الحصانة التي ستهربه من المحاكمة".